

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط

-حالة الاقتصاد الجزائري-

أ. نسيم لطفي زغبيد - جامعة عنابة

د. ليندة رزقي - جامعة بسكرة

الملخص:

تعرضت دول منطقة اليورو أهم وأقوى تكتل اقتصادي نجحوا إلى أزمتين متتاليتين أولهما أزمة رهن عقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وما إن بدأ التعافي حتى ظهرت أزمة ديون سيادية نتج عنها معدلات نمو منخفضة في دول منطقة اليورو، أثرت على جميع المؤشرات الاقتصادية لمختلف دول العالم من زوايا مختلفة وبدرجات متفاوتة بحكم ارتباط اقتصادها باقتصاد الدول الأوروبية، وكانت أحد أسباب تذبذب أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب في اقتصاديات منطقة اليورو والاقتصاديات المتقدمة، ما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أزمة منطقة اليورو_أسعار البترول_ معدلات النمو_الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

La Zone de l'euro a été exposée à deux crises consécutives la première la crise des subprime aux États-Unis, puis la crise de la dette souveraine qui a explosé, ce qui a entraîné des taux de croissance faibles dans les pays de la zone euro, qui a impacté tous les indicateurs économiques pour les différents pays du monde sous différents angles et à des degrés divers, en raison de la relation qui lie son économie à l'économie des pays européens, et a été l'une des raisons de la fluctuation des prix du pétrole à la suite à la demande faible dans les économies de la zone euro et des économies avancées, qui a eu un impact direct sur l'économie algérienne.

Mots clés : Crise de la zone euro_ les prix du pétrole_ taux de croissance_ l'économie algérienne.

المقدمة:

تبقى الثروة البترولية تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وأهم مورد من موارد تمويل التنمية بالنسبة لأغلب الدول النفطية، إلا أن أسعار البترول تبقى في تذبذب مستمر ومرتبطة بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة وكذلك بعوامل العرض والطلب. إذ انخفضت أسعار البترول بشكل كبير خلال فترة أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وما إن بدأ التعافي حتى ظهرت أزمة ديون سيادية واجهتها منطقة اليورو وكانت سببا في تراجع معدلات النمو بالمنطقة وأدى ذلك إلى حدوث تأثيرات على العديد من المؤشرات الاقتصادية لمختلف الدول ومن زوايا متعددة.

فما هي تأثيرات تراجع النمو بمنطقة اليورو على تذبذب أسعار البترول وما أثر ذلك على الاقتصاد الجزائري؟ ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى:

1. أين وصلت معدلات النمو بمنطقة اليورو خلال أزمة الديون السيادية؟
 2. هل أثرت أزمة الديون السيادية على تذبذب أسعار البترول؟
 3. ما هي تأثيرات تراجع أسعار البترول خلال أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الجزائري؟
- فرضيات الدراسة: من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1. تسببت أزمة الديون السيادية في انخفاض معدلات النمو في جميع دول منطقة اليورو.
2. كانت أزمة الديون السيادية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع حاد في أسعار البترول.

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

3. تعتبر تذبذبات أسعار البترول أهم سبب في اختلال الاقتصاد الجزائري.

أهمية وأهداف الدراسة: توضيح مدى خطورة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات والتي تتحكم بها تقلبات الأسعار في السوق العالمية والتي تتأثر بالأوضاع والاستقرار في الاقتصاديات المتقدمة أهمها دول منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأول والأساسي للجزائر.

سنحاول الإجابة على الإشكالية السابقة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: معدلات النمو بمنطقة اليورو خلال أزمة الديون السيادية.

ثانياً: أسعار البترول خلال أزمة الديون السيادية.

ثالثاً: الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب أسعار البترول.

أولاً: معدلات النمو بمنطقة اليورو خلال أزمة الديون السيادية

للمرة الثانية خلال خمس سنوات يواجه العالم أزمة مالية هددت صحة الاقتصاد العالمي، فالأزمة الأولى كانت بدايتها في (2007-2008) ونتجت عن الإفراط في الرهن العقاري وعجز الأسر عن الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك وما نتج عنها من آثار مست مختلفة اقتصاديات الدول.

أما الأزمة الثانية هي أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو التي تلت أزمة الرهن العقاري مباشرة فقد نتجت عن زيادة الديون الحكومية المستحقة على بلدان بأكملها، فالقاسم المشترك الذي تسبب في هاتين الأزميتين هو الخوف من عدم القدرة على سداد الديون، إذ شكل هذا مصدر قلق دائم للحكومات والمستثمرين والأسر، كما أنه لم يكن متصوراً أن الاقتصاديات المتقدمة بحكوماتها الديمقراطية ستواجه تعثراً في سداد ديونها، لكن هذا هو الواقع الذي واجهته كل من البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، اليونان وإسبانيا أو ما يسمى بـ PIIGS، لكن ليست دول جنوب أوروبا أو كما يطلق عليها - دول الهامش - وحدها التي تعاني من المشكلة فقد انتقلت العدوى إلى الدول الأقوى اقتصادياً أيضاً، فيمكن تعريف الديون السيادية على أنه:

شكل من أشكال الاقتراض، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.¹

1. أسباب أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو.

تفاقمت أزمة الديون السيادية بسبب الركود الاقتصادي واتجاه بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى مساعدة البنوك لتجنب التعثر خلال أزمة الرهن العقاري، وفي بعض الحالات الإدارة المالية السيئة على مدى عدة سنوات التي كانت متعارضة مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو ومعهادة ماستريخت، سنحاول توضيح ذلك فيما يلي:

أ. التوسع في الإقراض منذ إنشاء اليورو:

تدخل الدول لحماية بنوكها جاء في سياق نمو القطاع البنكي بشكل كبير منذ إنشاء اليورو -زيادة القروض المصرفية- إذ سهل الإتحاد النقدي الأوروبي الإقراض داخل منطقة اليورو في حين أن انخفاض معدلات الفائدة سمح للأفراد بزيادة الاقتراض لأجل الاستهلاك، هذه التطورات توضح خطر وجود عملة موحدة دون وجود إتحاد بنكي لتنسيق وتنظيم عمل البنوك.²

ب. نقض لقواعد معاهدة الاستقرار المالي:

ركزت القواعد المالية قبل أزمة الديون السيادية على التوازن في الميزانية العامة مع أقصى قدر للعجز في الموازنة حدد سنويا ب 3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم يكن هناك ضغط على الدول المثقلة بالديون (مثل اليونان وإيطاليا) لخفض مستويات الدين تحت سقف 60% من الناتج المحلي الإجمالي مما تسبب في نقص الانضباط.

لقد تفاقمت أزمة الديون الأوروبية بشكل خاص بسبب ضخامة مديونيتها مقارنة بالناتج المحلي، بالإضافة إلى انكشاف البنوك الأوروبية خاصة الألمانية والفرنسية بشكل كبير على الديون الأوروبية، وهذا يعني أن عجز الحكومات الأوروبية عن سداد ديونها سيهدد النظام البنكي الأوروبي، وهذا بالرغم من إنشاء صندوق إنقاذ بحجم تريليون دولار للدول الأوروبية التي مستها الأزمة، وتم تخفيض الجدارة الائتمانية بمستويات متفاوتة لعدد من الحكومات الأوروبية.³

يستند الإتحاد النقدي الأوروبي على قواعد معاهدة الاستقرار المالي لكن بعد الانتخابات العامة في أكتوبر 2009، أعلنت الحكومة اليونانية الجديدة أن العجز في ميزانيتها السنوية سيكون حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يمثل ضعف تقديرات الحكومة السابقة وأربعة أضعاف المبلغ المسموح به من قبل معاهدة الاستقرار والنمو، بعدها مباشرة تم إعادة تقييم إجمالي ديون اليونان بحوالي 130% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف الحد القانوني وهي نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي المنصوص عليها في معاهدات الإتحاد الأوروبي، فقد وجدت ثلاث دول من منطقة اليورو وهي اليونان أيرلندا والبرتغال نفسها أمام خطر الدين السيادي المتعثر أو الخروج من منطقة اليورو إذا ما اعترضت الدول الأعضاء الأخرى عن تقديم قروض طارئة.⁴ هذه التقارير المغلوطة زادت من حالة الذعر في مختلف دول منطقة اليورو نتيجة لارتباط الأسواق الأوروبية ببعضها.

ج. تأثير الأزمة المالية العالمية: تعد الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية أهم الأسباب الخارجية التي ساهمت بشكل واضح في تفاقم وانتشار أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية، فبسبب الأزمة المالية العالمية أصبحت الديون السيادية مشكلة تواجه مجموعة واسعة من الدول من الدول الأغنى ذات الدخل المرتفع الأوروبية إلى أفقر دولة في العالم، كذلك دفعت بالاقتصاد العالمي إلى الركود مما اضطر الحكومات للتدخل بتقديم بعض الحوافز لإنعاش الاقتصاد.

د. الحلول المتخذة من قبل الدول الأوروبية لتجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية:

انهيار العديد من المؤسسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2008، نتج عنه موجة من الديون الخاصة المتعثرة التي أثرت على المؤسسات المالية في أوروبا فتعرضت أيضا إلى التعثر، ومع عدم وجود آلية على مستوى منطقة اليورو لإنقاذ البنوك المهددة بالتعثر جعل الحكومات الوطنية تتدخل لإقراض البنوك حتى لو كان هذا يعني ديون وطنية إضافية مما أحدث هلعاً بين المستثمرين.⁵

كذلك من بين الأسباب الداخلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون السيادية ما يلي:⁶

- الفساد في النظام البنكي وضعف الرقابة عليه، حيث تبين أن العديد من البنوك قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وتلاعبت في أسعار الصرف، وتهربت من دفع الضرائب، وقدمت قروضاً لمؤسسات متعثرة دون دراسة علمية، وأعطت قروضاً عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم، ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار؛
- عدم قدرة العديد من حكومات منطقة اليورو على تنفيذ برامج التقشف لأسباب سياسية واجتماعية واستمرارها في سياسة الاقتراض؛

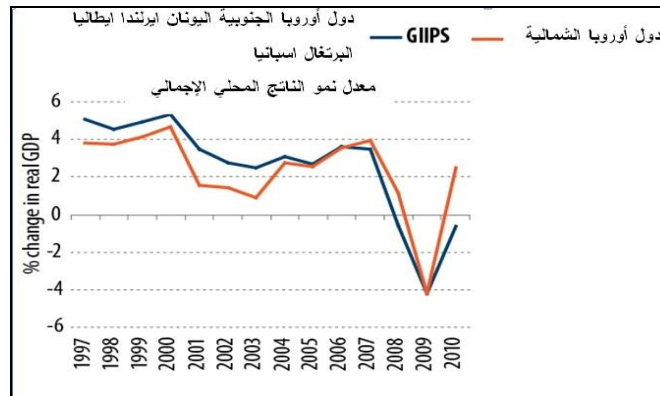
تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

- التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها، وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي.
- الخلل في الميزان التجاري، حيث خسرت العديد من دول جنوب أوروبا حصصها في السوق لصالح دول الشمال كالمانيا بسبب ضعف التنافسية والتنظيم، وكذلك خسارة أوروبا لحصتها من السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأميركية بسبب انخفاض سعر؛
- عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي، حيث لا يُسمح للدول بصك النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجارتها، وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية، مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.
- اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات لإنقاذ دول منطقة اليورو المتضررة من الأزمة نتج عنها تراجع في معدلات النمو بالمنطقة وأيضاً بالاقتصاديات المتقدمة.

2. تراجع معدل النمو في منطقة اليورو خلال أزمة الديون السيادية:

تراجعت معدلات النمو في دول منطقة اليورو مجتمعة خلال فترة الأزمة المالية العالمية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مقارنة معدل النمو بين دول شمال وجنوب (GIIPS) منطقة اليورو خلال الفترة (1997-2010)



Source : Rymond J. Ahearne and others, The Future of The Euro and the US Interests, Congressional research service: CRS reported congress, January 17, 2012, P10.

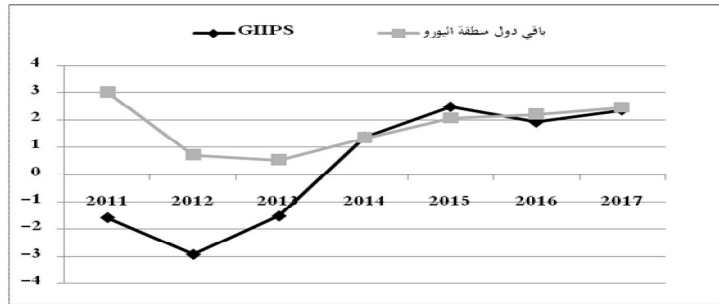
تراجعت معدلات النمو في دول منطقة اليورو قبل أزمة الديون السيادية وظهور اختلالات في اقتصادياتها راجع إلى عدد من العوامل منها تأثير البنوك الأوروبية بالخسائر التي تحملتها نتيجة لانكشاف استثماراتها في الولايات المتحدة، والانخفاض الحاد في قيم أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والدول الآسيوية بسبب الأزمة المالية العالمية، كذلك تراجعت الاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاستثمارات في أسواق العقارات في ضوء التوقعات بدخول الاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الركود.⁷

تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع معدلات النمو في جميع دول منطقة اليورو لكن أدت الإجراءات المتخذة في المنطقة إلى تراجع مخاطر الأزمة الحادة، ورغم ذلك عودة التعافي في منطقة اليورو تأخرت بعد فترة انكماش، فقد انكمش النشاط سنة 2012 و 2013 بنسبة 0,7% و 0,5% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة ويأتي هذا نظرا لمستوى عدم اليقين الذي بقي مرتفعا بشأن إمكانية تسوية الأزمة ونتيجة للإصلاحات المخططة لمعالجتها، إذ سجلت منطقة اليورو نموا إيجابيا خلال السنة 2014 بنسبة 0,8%⁸، ليرتفع إلى 2,17% سنة 2015، وكذلك من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2,13% و 2,43% لسنتي (2016 و 2017) على التوالي⁹. لكن هناك اختلاف بين معدل النمو بين دول جنوب

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط -حالة الاقتصاد الجزائري-

أوروبا الأعضاء في منطقة اليورو وهي اليونان، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال وإيرلندا التي مستها أزمة الديون السيادية وبين باقي دول منطقة اليورو وهذا موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو خلال الفترة (2011-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

European Commission, European economic forecast, Belgium, Autumn 2014, Belgium, Autumn 2014, p20.

European Commission, european economic forecast winter 2016, Luxembourg, publication office of the european union, february 2016, p1

سجلت دول جنوب أوروبا التي مستها أزمة الديون السيادية بشكل حاد (GIIPS) معدلات نمو سالبة منذ بداية الأزمة حتى سنة 2013، ونتيجة للأزمة وترايط اقتصاديات منطقة اليورو ككل انخفضت معدلات النمو بباقي دول منطقة اليورو، بعدها بدأ التحسن في معدلات النمو إذ تشير التوقعات إلى تحقيق دول منطقة اليورو بمجموعة معدلات نمو تفوق 2% سنة (2015 و 2016)، وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة من قبل دول منطقة اليورو في محاولة منهم لتجنب الآثار السلبية للأزمة التي هددت استقرار الإتحاد الأوروبي ككل، وكذلك راجع إلى تحسن الطلب المحلي والأجنبي وتدعيم القطاع المالي ودعم التوجه نحو الإتحاد المصرفي.

ساهمت الأوضاع الاقتصادية بمنطقة اليورو في ظهور العديد من الآثار مست دول المنطقة وكذلك الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وكانت أحد أسباب انخفاض أسعار البترول.

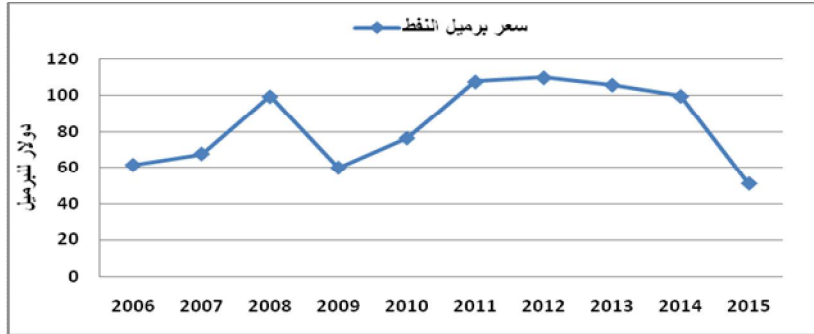
ثانياً: أسعار البترول خلال أزمة الديون السيادية.

تعددت أسباب انهيار أسعار البترول في السوق العالمية فبعد عودة الأسعار إلى مستوياتها بعد الأزمة المالية العالمية، بدأت تتراجع بمستويات غير معهودة بداية من النصف الأول من سنة 2014، حيث شهدت أسعار النفط منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 وخلال سنة 2015 تراجعاً كبيراً لأسعار البترول وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل وذلك لعدة أسباب متمثلة في:

- الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة ضعف النمو بمنطقة اليورو وتباطئه في العديد من الدول وهذا رغم تعافي الاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصاديات في العالم، أدى هذا إلى انخفاض أسعار البترول وهذا سيؤثر حتماً على معدلات النمو في الدول النفطية.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ووفرة العروض من النفط الخام خارج دول منظمة الأوبك.
- زيادة إنتاج النفط نتيجة تعافي الإنتاج بليبيا وزيادته بالعراق ورفض السعودية تقليص إنتاجها من النفط الخام وبهذا يكون العرض أكبر من الطلب.

أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو موضحة في الشكل التالي:

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-
الشكل رقم (03): تطور سعر برميل النفط خلال الفترة (2006-2015) دولار للبرميل.

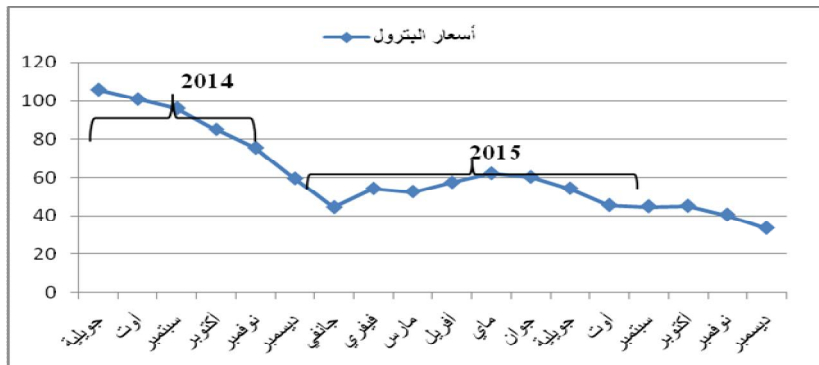


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة OPEC لسنوات (2006-2015):

http://www.opec.org/opec_web/en/

يتبين من خلال الشكل تأثر أسعار البترول وتراجعها بشكل واضح خلال فترة الأزمة المالية العالمية، وبعد التعافي النسبي للاقتصاد العالمي وتسجيل معدلات نمو إيجابية خاصة بالاقتصاديات المتقدمة عادت أسعار البترول للارتفاع إذ وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2011، ومع ظهور أزمة الديون السيادية وتسجيل معدلات نمو سالبة بمنطقة اليورو سنة 2012 و 2013، بدأت أسعار البترول بالتراجع حيث كان تباطؤ النمو وتراجع الطلب على النفط من قبل الاقتصاديات المتقدمة وتوفر المعروض وسيادة حالة عدم اليقين أهم أسباب هذا الانخفاض.

الشكل رقم (04): سعر برميل النفط نهاية سنة 2014 وخلال سنة 2015 (دولار للبرميل).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة OPEC لسنتي (2014 و 2015).

اجتمعت الأسباب السابقة لتسبب في انهيار أسعار البترول خلال سنة 2015 واستمرار التراجع سنة 2016 لكن أي أنباء بخفض الإنتاج من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط ستعيد التوازن للسوق النفطية.

ثالثا: الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب أسعار البترول

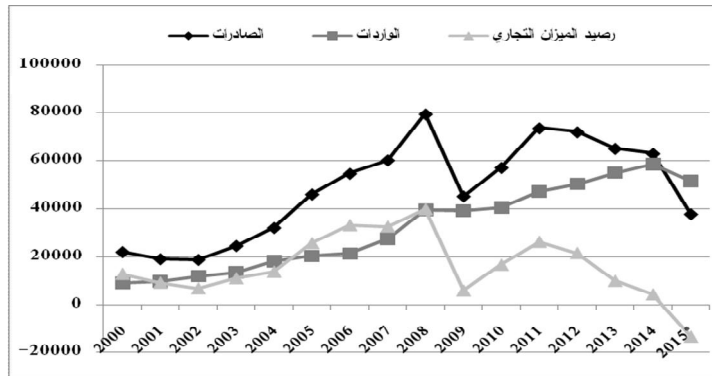
يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته لقطاع المحروقات، ورغم الجهود المبذولة لإخراج الاقتصاد من دائرة هيمنة هذا القطاع إلى أنه بقي يمثل نسبة كبيرة من عائدات الدولة مما يشكل خطرا على اقتصادها في حالة انخفاض الأسعار، حيث شكل قطاع المحروقات نسبة 94,54% من إجمالي الصادرات لسنة 2015 مقارنة ب 95,54% من إجمالي الصادرات الكلية لسنة 2014 ورغم هذا الانخفاض تبقى نسبة غير مرضية مقارنة بالموارد المتوفرة في البلاد، وقد انخفضت قيمة صادرات القطاع بنسبة 40,76% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.¹⁰

عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي تعتبر العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، وقد سجل الميزان

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

التجاري للجزائر فوائض متفاوتة منذ بداية الألفية الثالثة وهذا راجع أساسا لتقلبات أسعار البترول، هذه الفوائض موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2015) بالمليون دولار.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz

من خلال الشكل رقم (05) نجد أن رصيد الميزان التجاري للجزائر مرتبط بالدرجة الأولى بقيمة الصادرات المعتمدة أساسا على صادرات المحروقات، فالفترات التي تنخفض فيها أسعار البترول تنخفض قيمة الصادرات الجزائرية ومن ثم رصيد الميزان التجاري، ويبدو ذلك جليا في سنة 2009 عند انخفاض أسعار البترول إلى حوالي 60 دولار للبرميل، أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات ومن ثم انخفاض رصيد الميزان التجاري من 39 819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5 900 مليون دولار سنة 2009.

بعد سنة 2009 عادت أسعار البترول للارتفاع بعد التعافي النسبي للاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية صاحبها تحسن في رصيد الميزان التجاري للجزائر (فائض قدر بأكثر من 26 مليار دولار)، ومع ظهور أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات المتقدمة ووفرة المعروض من النفط مقارنة بالطلب تراجعت أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014 وتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 2016 أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري الجزائري بأكثر من 13 مليار دولار سنة 2015 بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 40% مقارنة بسنة 2014¹¹.

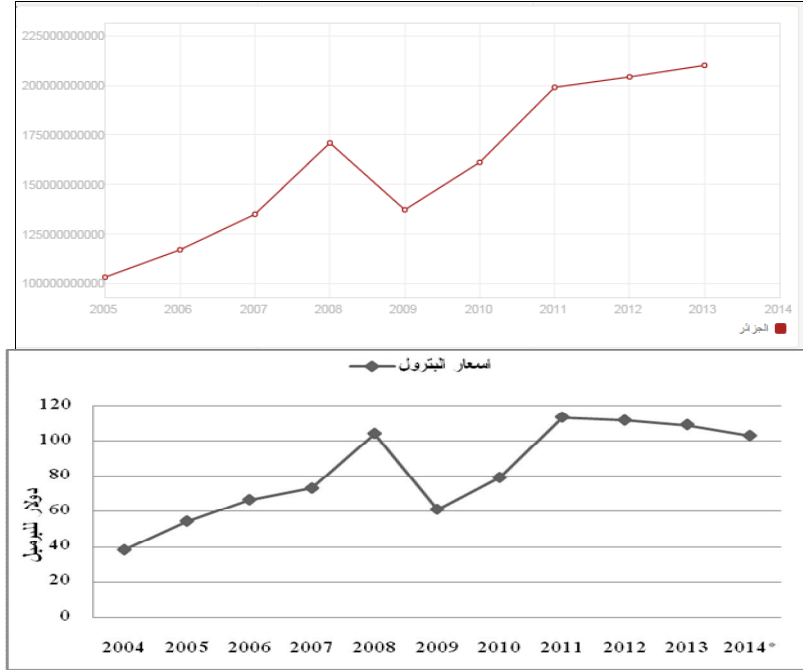
تسيطر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أكبر نسبة من قيمة الواردات الجزائرية بنسبة 63,49%، أما أغلب الصادرات الجزائرية فهي موجهة إلى نفس المجموعة من الدول وذلك بنسبة 82,64%، أما ضمن المجموعة تبقى دول الإتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر بنسبة 49,21% من الواردات، أما الصادرات فكانت 68,28% موجهة لدول الإتحاد سنة 2015، وبمقارنة مع سنة 2014 نجد أن الواردات من دول الإتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة 14,62% حيث سجلت 29,68 مليار دولار سنة 2014 لتتنخفض إلى 25,34 مليار دولار سنة 2015، وفيما يخص الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الإتحاد الأوروبي فقد سجلت انخفاضا هي الأخرى من 40,37 مليار دولار سنة 2014 إلى 25,80 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 36,1%¹².

في ظل تواصل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتساعد حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية، انخفضت معدلات النمو بدول الإتحاد الأوروبي سنة 2013 ما أدى إلى تراجع قيمة وحجم واردات المنطقة على مختلف السلع في مقدمتها الوقود المعدني، إذ انخفضت واردات المنطقة من هذه المادة من 548,5 مليار أورو سنة 2012 إلى 498,7 مليار أورو سنة 2013¹³، وبالتالي انخفاض الطلب على صادرات الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر وتراجع عائدات النفط مما يؤثر على معدلات النمو في الجزائر والدول النفطية.

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

إذن ليس رصيد الميزان التجاري والصادرات فقط مرتبطان بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، فإجمالي الناتج المحلي للجزائر أيضا مرتبط بهذه المادة الإستراتيجية وهذا موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): مقارنة تطور أسعار البترول بقيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2004-2014) بالدولار الأمريكي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/DZ?display=graph>

تاريخ الإطلاع: 2015/07/22، 10:25.

يتضح من خلال الشكلين ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بأسعار البترول، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سنة 2009 إلى أقل من 150 مليار دولار متزامنا مع انخفاض حاد لأسعار البترول، التي وصلت إلى قرابة 60 دولار للبرميل بعدما كانت حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2008، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في الاقتصاديات المتقدمة، وبعد ظهور بوادر التعافي بعد سنة 2010 عاودت أسعار البترول الارتفاع لأكثر من 110 دولار للبرميل سنة 2011، ارتفع معها الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل سنة 2013 إلى أكثر من 210 مليار دولار. فتأثر الناتج المحلي الإجمالي من تراجع أسعار البترول ينعكس بصورة مباشرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية منها ميزانية الدولة والميزان التجاري وحتى على القدرة الشرائية.

الخاتمة:

اجتمعت العديد من العوامل لتسبب في تذبذب أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو، أحد هذه الأسباب تمثل في تباطؤ النمو في منطقة اليورو والاقتصاديات المتقدمة انعكس هذا على العديد من المؤشرات الاقتصادية لدول العالم خاصة المرتبطة باقتصاد منطقة اليورو، ويعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات المتأثرة بطريقة غير مباشرة بضعف النمو وتراجع الطلب والأزمات في الاقتصاديات المتقدمة وبالأخص منطقة اليورو ودول الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، فيما يتأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بانخفاض أسعار البترول، ورغم توفر الجزائر على العديد من الثروات الطبيعية والبشرية إلا أنها مازالت لم تحقق استثمارا ناجحا في هذه الثروات لذلك وجب:

تباطؤ النمو في منطقة اليورو وأثره على تراجع أسعار النفط - حالة الاقتصاد الجزائري-

- إعطاء أهمية للقطاع الفلاحي وترشيد استغلال العقار الفلاحي.
- التركيز على تكامل القطاعات خاصة القطاع الصناعي والزراعي.
- زيادة الاستثمارات في الطاقات المتجددة والاهتمام بالقطاعات المنتجة للثروة منها قطاع السياحة.
- انخفاض أسعار البترول فرصة لتنويع الاقتصاد والاستفادة من عوامل التكامل في المنطقة العربية.
- تنويع وجهة التبادلات التجارية لتجنب تبعات تباطؤ النمو في الاقتصاديات المتقدمة وتراجع وارداتها.
- تشجيع التجارة العربية البينية وفتح المجال أمام الاستثمارات العربية البينية.
- تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري يتطلب تنويع هيكل اقتصاد البلد وزيادة الأنشطة الإنتاجية والصناعية لتنويع مصادر الدخل والخروج أو تخفيض التبعية لقطاع المحروقات التي تبقى أسعارها دائما عرضة للتذبذبات ومرتبطة بعوامل العرض والطلب.

الهوامش والمراجع

¹ الغرفة التجارية للصناعة بالرياض، مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي للاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، العدد 19 لعام 2011، يناير 2012، ص ص 16، 17.

² Andrew Glencross, the EU Response to the Eurozone Crisis : Democratic contestation and the New Fault Lines in European Integration, Europa-Kolleg Hamburg, Germany, July 2013, p7.

³ سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2012، ص9.

⁴ Andrew Glencross, op.cit, P 8.

⁵ Ibid, P7.

⁶ عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012، متاح على الموقع :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm>

⁷ فايز عبد الهادي أحمد الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأهداف الإنمائية للألفية، إصدار خاص عن المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2012، ص10.

⁸ European Commission, European economic forecast Autumn 2014, Belgium, Autumn 2014, p20.

⁹ European Commission, european economic forecast winter 2016, Luxembourg, publication office of the european union, february 2016, p 1

¹⁰ Direction Générale des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieurs De L'Algerie, Centre National de l'informatique et des Statistique, 2015, p11.

¹¹ Ibid, p5.

¹² Ibid p 13.

¹³ Eurostat livres statistique, chiffres clés de l'europe, Luxembourg : office des publications de l'union européenne, édition 2015, p107.